IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: http://www.iasj.net/iasj/journal/356/about

Semantic Challenges of Business Translation with Reference to English and Arabic: A Product-Oriented Approach

Muhammad Enad Tamim Khalaf *
College of Education for Human Sciences. University of Anbar
moh20h2014@uoanbar.edu.iq
&
Assist. Prof. Dr. Osama Mohammed Swailem Al Nuaimi
College of Education for Human Sciences. University of Anbar
ed.osama.mohammed@uoanbar.edu.ip

Received: 14/ 1 / 2023, **Accepted:** 2 / 4 /2023, **Online Published: 15 / 5 / 2023**

©2023 College of Education for Women, Tikrit University. This is an open Access Article under The Cc by LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract

This study aims to reveal the meaning of the bit and its uses when the deceased Ibn Jinni (392 e)، and was (at all) mean when the general perpetuation that does not come out of it، or that this judgment is launched when the perpetuation that he sees without regard to the doctrines of other scholars of the same issue?. The nature of this study necessitated that it be divided into two parts: the first part deals with the issues that have been completely proven، and the second part deals with the issues that have been denied at all. This research is derived from a doctoral thesis dealing with linguistic issues in which Ibn Jinni used the rule of the bit، and the research dealt with all his printed compositions that were raised on twenty-five authors، abbreviated in this research on some phonetic issues، dealt with after the introduction، Before the conclusion، the issues that were denied at all، and in two forms:

* **Corresponding Author**: Muhammad Enad Tamim**, Email:** moh20h2014@uoanbar.edu.iq
Affiliation: Anbar University - Iraq

the first of them: it was what was used at all in its first form، i.e.: perpetuation and cutting in its general sense، and the second: it was what was used at all in its second form، i.e.: perpetuation and cutting of his linguistic vision and doctrine، without regard to the doctrines of other scholars.

المسائل الصرفيّة التي حكم عليها ابن جني (ت 392 هـ) بـ(البتَّة) في كتبه المطبوعة

محمد عناد تميم خلف الجوعاني

كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم اللغة العربية

و

أ.م. د. أسامة محمد سويلم النعيمي

جامعة الأنبار . كلية التربية للعلوم الإنسانية . قسم اللغة العربية

الـمستـخلـص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن معنى البتَّة واستعمالاته عند ابن جني المتوفى (392هـ)، وهل كان (البتَّة) يعني عنده التأبيد العام الذي لا يُخرج عنه، أم أنَّ هذا الحكم أطلقه للتأبيد الذي يراه دون النظر إلى مذاهب غيره من العلماء من المسألة نفسها؟، وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تنقسم على شقين: أمَّا الشق الأول فيتناول المسائل التي قطع على ثبوتها البتَّة، وأمّا الشق الثاني فيختصّ بالمسائل التي قطع بنفيها البتَّة. وهذا البحث مستل من أطروحة دكتوراه تتناول المسائل اللغوية التي استعمل فيها ابن جني حكم البتة، وقد تناول البحث جميع مؤلفاته المطبوعة التي أربت على خمسة وعشرين مؤلفًا، مقتصرًا في هذا البحث على بعض المسائل الصرفية، فتناولت بعد المقدمة، وقبل الخلاصة ثلاثًا من المسائل التي قطع بنفيها البتَّة، وعلى صورتين: الأولى منهما: كانت ممّا استعمل فيه البتّة بصورتها الأولى، أي: التأبيد والقطع بمعناه العام، وأمّا الثانية: فكانت ممّا استعمل فيه البتة بصورتها الثانية، أي: التأبيد والقطع الخاص برؤيته اللغوية، دون النظر إلى مذاهب غيره من العلماء.

الكلمات الدالة: ابن جني، البتة، الحكم، المسائل، الصرفية.

المُقَدِّمَةُ .

الحَمْدُ لِلهِ مِلْءَ السَّـــمواتِ، وَمِلْءَ الأرضِ، وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءَ مَا يَشـــاءُ كَمَا يَشَـــاءُ، المتفضِّلِ بإنزالِ القرآنِ هدىً للناسِ، وبيِّناتٍ من الهُدى والفُرقان، والصلاة والسلام على سيدِ المرسلين،

وأفضلِ الأولين والآخرين، المبعوثُ رحمةً للعالمين، أبي القاسِمِ محمدٍ صلواتُ ربِّي وسلامُهُ عليهِ، وعلى أهلِ بيتِهِ الأطهارِ، وصحابتهِ الأخيارِ، ما تعاقَبَ الليلُ والنهارُ، وسلَّم تسليمًا كثيرا، وبعد:

اقتضت حكمة الله تعالى أن تكون اللغة العربية لغة القرآن الكريم، ذلك الكتاب المعجز والخاتم لكلِّ رسالاتِ السماءِ إلى الأرض، ولغة خير الأولين والآخرين وأكرم السابقين واللاحقين، محمد صلوات الله عليه وعلى سائر النبيين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وحريٌّ بلغة هذا شأنها أن تكون أوسع اللغات مذهبًا، وأكثرها لفظًا، وأجلها إفصاحًا وبيانًا؛ فكان لهذه اللغة براعة أودعت من مكنون سرِّها، وكان "الغرض الأسمى من معرفة قواعد اللغة العربية هو أن النحو والصرف يصونان اللسان عن الخطأ في الكلام، ويعصمان القلم عن الزلل في الكتابة. وعلوم البلاغة تهدي إلى تفهم إعجاز القرآن، وتعين على تذوق الجمال في روائع الشعر وبدائع النثر. وعلم العروض يُعرف به صحيح وزن الشعر من فاسده. واللغة بحر يمد الكاتب بدرر الألفاظ ليصطفي منها ما يجعل كلامه أكثر وضوحاً وإشراقا. والأمثال كنز ثمين من تراثنا القديم ملئ فطنة وحكمة وتجربة". (محمد علي السَّراج، 1983، 9).

ليقف ذلك كلُّه بعد الرّغبة في حفظ الدِّين بحفظ لغة كتاب ربِّ العالمين ــ مجتمعًا ليهيئ لها غلبة غيرها من اللغات؛ بأن لفتت أنظار المفكرين والباحثين، فتجدهم مشغوفين بها، غائصين في بحرها، آملين استخراج جواهرها، مفضلينها على لغاتهم؛ فكان أوفر علمائها إجادة لقواعدها وأساليبها الأعاجمُ الذين تنبّؤوا لمكنونها، وارتضوا بلاغتها، أمثال سيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن جِنِّيْ، فهذا ابن جنِّيْ يصرّح قائلًا: "لو أحست العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرِّقة والدِّقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها فضلًا عن التقديم لها والتنويه منها". (ابن جني، 1999، 1/ 243).

ومن ثَمَّ يقول: "فإن قيل: ... لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها، وسداد تصرفها وعذوبة طرائقها لم تبء بلغتها ولا رفعت من رؤوسها باستحسانها وتقديمها. قيل: قد اعتبرنا ما تقوله فوجدنا الأمر فيه بضده. وذلك أنا نسأل علماء العربية مما أصله عجمي وقد تدرب بلغته قبل استعرابه عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك لبعده في نفسه وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه...، وكأن هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال لوضوحه عند الكافة". (ابن جني، 1999، 1/ 244).

فلم يصرع الفاتحون أعاجم الأقطار الَّتي فتحوها وحسب، بل وصرعت لغتهم لغات هذه الأقطار أيضًا، فإن كانوا قد صرعوهم بالسّيف، فقد صرعت العربية لغاتهم ببلاغة ألفاظها الدقيقة،

وبيان معانيها العجيبة، فسحرتهم بالعبارة الواضحة، والألفاظ اللائحة، فامتزجت بالأفئدة والعقول، وحظيت بسرعة التأثير والقبول.

وقد كانت "العرب أمة فصاحة وبلاغة تتأثر بالبيان الرفيع والجملة الوجيزة الموحية، وكانت أسواق العرب في جاهليتها قد قامت بالاصطفاء من لغات القبائل، وأخذ الشعراء والبلغاء أنفسهم بما أجمعوا على استحسانه منها حتى تنافسوا في ذلك وأصبحت هذه اللغة المصطفاة هي المتفق على التعبير بها عما يخالج النفوس من أغراض وأحاسيس". (سعيد الأفغاني، 1978، 7)، فكانوا ينطقون بها بفطرتهم وسجيّتهم، محافظين على العربية الفصيحة بصيغها، ومفرداتها، وقواعد صرفها، ونحوها، وما إلى ذلك، بأن كانت سماعية يتداولها أبناؤها الخلَّص على سجيتهم عفو الفطرة في بواديهم وحواضرهم على صفحات الذاكرة جيلاً بعد جيل، من غير تدوين حتى بعد نزول القرآن الكريم بوقت يسير، ولكنَّ هذا الأمر ما لبث أن صار إلى الزَّوال بعد الفتوحات الإسلاميَّة، واختلاط فصحاء العرب بالأعاجم من الفرس، والبيزنطيين، والأحباش، وغيرهم، ودخول كثير منهم دين الإسلام، فكان بين اللغات من الاختلاط، والتلاقح ما أدى إلى تسرب الفساد إلى لغة كثير من العرب، وظهر (اللحن) الذي بين العلماء ما يشبه الإجماع على أنَّ ظهوره وتفشيه في الكلام وزحفه إلى القرآن والحديث، هو الباعث الأول على تدوين هذه اللُّغة المسموعة.

وهنا يأتي دور علماء العربيّة وأفذاذها الذين خصّهم الله تعالى، وشرّفهم بذلك، فاجتهدوا في جمع اللغة، وحفظها، وملاءمة ذات بينها، في عمليّة منهجيّة دقيقة، بعيدة عن السّذاجة الّتي استعاذ منها ابن جِنِّيْ بقوله: "فالتأتّي والتلطّف في جميع هذه الأشياء وضمها وملاءمة ذات بينها هو خاص اللغة وسرها، وطلاوتها الرائقة وجوهرها، فأما حفظها ساذجة وقمشها محطوبة هرجة فنعوذ بالله منه، ونرغب بما آتاناه سبحانه عنه" (ابن جني، 1999، 2/ 127)، وقد بدأ منهجهم التدويني استقرائيًا بالسماع من العرب الخلّص ثمّ محاولة وصف الظواهر الّتي لاحظوها باستقرائهم، مرورًا بتقعيد القواعد وإرسائها، وصولًا إلى إطلاقهم الأحكام اللغوية على وفق ما تقدمها من مراحل(عمايرة ، 2005، 72 . 73).

وموضع الحاجة من هذه المراحل: مرحلة إطلاق الحكم اللغوي، الذي عرِّف بأنَّه: "وضع الشيء في موضعه" (الجرجاني، 1995، 51)، وكانت هذه الأحكام نتاجًا لكلام العرب المُستقرأ من نصوص اللغة المنتمية إلى عصر الاستشهاد، وكانت مقترنة باطراد ظاهرة معيّنة، فيتَّخذ اللغوي قوة اطِّراد هذه الظاهرة معيارًا لإطلاق حكمه؛ مما جعل الأحكام تتسم بنوع من الثبات، ومن هذه الأحكام ما ذكره ابنُ هشام، بقوله: "اعلم أنهم يستعملون غالبا، وكثيرا، ونادرا، وقليلا، ومطَّرداً، فالمطَّرد لا

يتخلَّف، والغالبُ أكثر الأشـــياء ولكنه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل" (الســـيوطي، 1993، 1/ 187)، وهذا التصـــنيف "يبدأ من نقطة الانتهاء من جمع المادة المرويّة؛ فبعد جمع المادة تصنَّف تصنيفًا إحصائيًا، أوَّلها المطرِّد، ثمَّ القليل، والنادر، والشاذ" (وليد عبد الباقي، 2012، 38)، فأطلقت هذه المصـــطلحات لوصـــف المرويات، أو "بعبارة أدق: لكميّة النصوص المستقرأة" (محمد عيد، 1988، 206).

والكلام عن الأحكام، وتفريعاتها، وأنواعها يطول، ويضيق المقام عن حصره، لكنَّ التساؤل الذي يُســـتخلص من ذلك كلِّه أين حكم (البتَّة) من بين هذه الأحكام، ولم لا يكاد يكون له ذكر في الدِّراسات الّتي تناولت الأحكام الّتي استعملها القدماء؟.

فحكم البتَّة شأنه شأن غيره من الأحكام اللغويّة الَّتي أطلقها العلماء، بدءًا من سيبويه الذي أطلقه في كتابه ثلاثين مرَّة، مرورًا بالمبرد الذي استعمله في ستة عشر موضعًا، وابن السراج في سبعة وعشرين موضعًا، وصولًا إلى ابن جِنِّيْ الذي لم يُكثر أحد من العلماء كثرته في إطلاق هذا الحكم واستعماله؛ فقد أطلقه في ثلاثمئة وثمانية وثمانين موضعًا في كتبه المطبوعة فقط؛ ممّا جعله الأنسب لهذه الدراسة، والمستهدف منها، فقد بان بذلك أنَّ كتب القدامى لم تخلُ من ذكره، لكنَّ أحد من الدارسين المحدثين لم يتنبَّه إليه ليتناوله بالدِّراسة شأنه شأن غيره من الأحكام الّتي تمّ الوقوف عليها وبيان ماهيّتها، وهذا ما منَّ الله تعالى به عليّ بأن وفقني إليه في محاولة لإضافته إلى مجموع الأحكام اللغوية المستعملة، وبيانه، والكشف عن معناه العام، ومعناه واستعماله عند ابن جني، ومدى استقراره عنده، وهو الهدف الرئيس للبحث.

ويكفي لبيان أهميّة هذه الدراسة ذكر أنَّها ستتناول صدر المجدِّدين في الميدان اللغوي ابن جني الموصلي الذي صحب أبا علي الفارسي أربعين سنة، وحاز علم المتقدمين من نحاة البلدين؛ فكان في دراسته وقوفًا على خلاصة ما توصل إليه المتقدمون، والكشف عمّا أضافه بعبقريته على ذلك، ويُضاف إلى هذه الأهميّة أهميّة أخرى تتلخص في تناول مؤلَّفات موسوعيّة اشتملت على جميع علوم العربيّة من صـــوت، ودلالة، ونحو، وتصـــريف، واشـــتقاق، وعروض، وقوافٍ، فهذه الدراســـة الموسوعيّة لم تكن لتتحقق عند دراسة هذا الموضوع عند عالم غير أبي الفتح الموصلي، وينضاف إلى ذلك كلِّه تنبيه الدارسين إلى هذا الحكم؛ لتتوجه المزيد من الدِّراسات إلى تناوله والكشف عنه عند علماء آخرين، كالشاطبي الذي استعمله في أكثر من مئة وتسعين موضعًا في مقاصده، وأبي حيّان الذي ذكره في أكثر من خمسة وستين موضعًا في التذييل، وابن يعيش الذي أطلقه أكثر من ستين مرّة في شرحه على المفصّل، وغيرهم من العلماء الذين أكثروا من إطلاقه.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن معنى البتَّة واستعمالاته عند ابن جني، وقد عرضت فيها بعض المسائل الصرفيّة ألّتي قطع عليها بالبتَّةَ، على قدر ما يسمح به المقام، للإجابة عن التساؤلين الرئيسين: ما هو معنى لفظ البتَّة عند ابن جني؟، وما هي صور استعماله عنده؟، وهل يعدّ لفظ البتّة حكمًا أم وصفًا؟، وعلى النحو الآتي:

ـ المسألة الأولى: لا تزاد الواو أولًا البتَّةَ ـ

قال ابن جني: "ولم تزد الواو أولا البتة وذلك أنها لو زيدت لم تخل من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فلو زيدت أولا مضمومة لاطرد فيها الهمز كما همز نحو: (أُقِّتَتْ) وأُعدّ زيد، ولو زيدت مكسورة لكان قلبها أيضًا جائزا وإن لم يكن في كثرة همز المضمومة وذلك نحو: إسادة، وإعاء، وإفادة، في: وِسادة، ووِعاء، ووِفادة، وكذلك قولهم: إشاح في وِشاح، ولو زيدت أولًا مفتوحة لم تخل من أن تزاد في أوّل اسم أو فعل؛ إذ الحروف ليست من محتمل الزيادة، فلو زيدت في أوّل الاسم مفتوحة لكنت متى صغرت ذلك الاسم فضممتها ممكنا من همزها كما تقول في وُجَيْه تصغير وَجْه: أُجَيْه، وفي وُعَيْد تصغير وَعْد: أُعَيْد، ولو كانت في أوّل فعل لكنت متى بنيته للمفعول ولم تسم فاعله وجب أن تضمها ولو ضممتها لجاز أيضًا همزها، على أنّ منهم من همز المفتوحة وإن كان قليلًا، وذلك قولهم: أَحد، وأَناة، وأَجم، وأصله: وَحد ووَناة ووَجم، وقالوا في الفعل أيضًا: أَقتٌ في وَقت؛ فلمّا كانت زيادتهم الواو أولًا تدعو إلى همزها وزوال لفظها والإشكال هل هي همزة غير مبدلة أو همزة مبدلة من واو رفض ذلك فيها فلم تزد أولا البتَّةَ، فأمّا الواو في: وَرَنْتل فأصل، والكلمة رباعية والنون زائدة كنون: عَقَنْقَل وجَحَنْفَل وعَبَنْقَس ولا تجعلها زائدة لما قدمناه من أن الواو لا تزاد أولًا البتة". (ابن جني، 2000، 2/ 596).

لابدّ أن يُعلم أولًا أنّ الزيادة قد بيّنها وفصّل القول فيها أهل الصناعة كابن يعيش بقوله: "ومعنى الزيادة إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها؛ إمّا لإفادة معنى، كـ: ألف (ضاربٍ)، وواو (مضروب)؛ وإمّا لضرب من التوسّع في اللغة، نحو: ألف (حِمارٍ)، وواو (عَمود)، وياء (سَعِيدٍ).

وحروف الزيادة عشرةٌ، وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والنون، والتاء، والسين، والميم، والواو، واللام، ويجمعها: (اليوم تنساه)، وكذلك: (سألتمونيها)، ومثلُ ذلك: (السمان هويت)". (ابن يعيش، 2001، 5/ 314).

فالغائص في كتبهم تظهر له من بيانهم لحروف الزيادة أمورٌ ينبغي أن لا تجهل، منها تسميتها بحروف الزيادة؛ لأنّها قد تقع زائدة في مواضع معلومة، وأنّها ليست زائدة في كل موضع وجدت فيه، وعددها وتسمياتها، وأنّ منها ما لا يزاد في كل موضع، والغرض من زيادتها؛ يكون

لإفادة معنى أو ضرب من التوسع في اللغة، فليست زائدة دون معنى، قال صاحب الكناش: "والغرض من حروف الزيادة التأكيد والفصاحة أو غيرهما قال ابن السرّاج: إنّه لا زائد في كلام العرب؛ لأنّ كلّ ما يحكم بزيادته فإنّه يفيد التوكيد، فهو داخل في قسم المؤكّد" (أبو الفداء، 2000، 2/ 109)، و(ابن الأثير، 1420، 2/ 387).

فقد بيّن ابن جني في هذه المسألة أنّ الواو وان كانت من حروف الزيادة إلّا أنّها لا تزاد أولًا البتَّةَ؛ لأنّها على كل حال من أحوالها تقلب همزة؛ فلمّا كانت زيادتها أولًا تدعو إلى همزها وزوال لفظها والإشكال: هل هي همزة غير مبدلة أو همزة مبدلة من واو؛ رُفض ذلك فيها فلم تزد أولا البتَّةَ.

ومثله قولي المبرد: "وأمَّا الواو فلا تزاد أوّلًا؛ كراهَة أن تقع طرفًا فيلزمها البدل، ولكن تُزاد ثانية في مثل: حَوْقل، وكَوْثر، وثالثة في مثل: ضَرُوب، وعجوز، ورابعة في مثل: تَرْقُوَة، وخامسة في مثل: قَلَنْسُوة، كالألف والياءِ". (المبرد، 1994 1/ 57)، وأبي علي الفارسي : "فلمّا كانت زيادتها أولًا تقود إلى هذا التغيير والقلب واللبس ويكون ذلك فيها أثقل؛ لأنّها زائدة، رُفضت زيادتها أولًا فلم يجز لذلك" (ابن جني، 1954، 113/1).

وما ذهبوا إليه هو أحد قولي الثمانيني الذي ذهب إلى أنّها لا تزاد أوّلاً لأمرين: "أحدهما: أنّها لو زيدت أوّلاً؛ لكانت مُعَرَّضةً لدخول واو العطف عليها، ولو دخلت عليها لاجتمع واوان، فجاء في اللفظ: (وَوْ)؛ فأشبه نباح الكلب، فلمّا سَمُجَ هذا في السَّمْع استقبحوه في اللفظ فلم يزيدوها لما يُؤدِّي إليه من هذا القبح الذي ذكرته.

وقال بعض النحويّين لو زيدت الواو أوّلاً لم يخْلُ أن تزاد في أوّل اسمٍ، أو أوّل فعلٍ، ولو زيدت في أوّل الاسم، والاسم مُعَرَّضٌ للتَّصْغير فكانت تنضمُّ إلى التَّصغير، وإذا انضمّت اطَّرد قلبُها همزة، وإذا هُمِزَتْ جاز أن يعرِضَ فيها لَبْسٌ هل هي واوٌ هُمِزت أو هي همزة؟، ولو زيدت في أوّل فعل، والفعل مُعَرَّضٌ للبناء لما لم يُسَمَّ فاعله فكانت تنضمُّ إذا بُنِيَ الفعل للمفعول ويَطَّرِدُ همزُها للزوم ضمِّها فكان يعرضُ فيها اللَّبْسُ هل هي واوٌ هُمِزَتْ أو هي همزة؟. فلمّا كان مُؤَدَّى زيادتها أوّلاً إلى هذا اللّبس امتنعوا منه؛ لأنّ العرب لا تَقْرَبُ باب لَبْسٍ". (الثمانيني، 1999، 233).

أما السهيلي فقد ذكر علة أخرى في عدم زيادتها أولا بقوله: "والواو لا تزاد أولاً؛ كيلا تشبه (واو) العطف". (السهيلي، 1992، 91).

وأمّا ما ذهب إليه العكبري في عدم زيادتها في هذا الموضع فبيّنه بقوله: "وأمَّا الواوُ فَلَا تُزادُ أوّلًا لِوَجْهَيْن: أَحدهمَا: ثِقَلُها فِي نفْسِها ولزومِ تحرّكها بِالِابْتِدَاءِ وَإذا زيدتْ حَشْوًا أمكنَ أنْ تكونَ سَاكِنة.

وَالثَّانِي: أنَّها لَو زيدتْ أوّلًا لجازَ أنْ يكونَ أوّلُ الكلمةِ واوًا، وتدخلُ عَلَيْهَا واوُ العطفِ فتشبه صَوْتًا مُنْكرًا، وَقيل: لَو زيدت أوّلًا لجازَ أَن تكون مَضْمُومَة فكانَ يجوزُ قَلْبُها همزَة فكانَ يؤدّي إلى اللَّبْس". (العكبري، 1995، 2/ 23).

فظاهر بعض اعتلالاتهم وان كانت قد بعدت عن قول ابن جني الشيء اليسير إلّا أنّها في كل مداراتها لا تخرج عن القصد الرئيس الذي استند إليه ابن جني في عدم زيادتها أولًا البتَّةَ: وهو الالتباس، فجميع المذاهب التي ذهبوا إليها في المنع استخلصوها من التباسها بغيرها، ووجه التباسها الأكثر هو ابدالها من الهمزة؛ لأنّها تصير إليها في أحوالها كلها، مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة، في الاسم أو الفعل؛ لذلك اقتصر عليها ابن جني.

ـ المسألة الثانية: الهمزةُ إذا ابتُدِئتْ لم يُمكن تخفيفها البتَّةَ ـ

قال ابن جنِّي: "إنّما ذكرَ ـــ يريد المازني ـــ الهمزةَ مع الواوِ؛ لأنَّهما كلتيهما مستثقلتان، ولم أعلمهم جعلوا الهمزةَ فاءً ولامًا في هذا المكرَّرِ، حتَّى أنَّه ليس عندي في كلامِهم نحو: (أصأص)، ولا (أبأب)، وإنْ جاءَ فقليلٌ؛ وذلك عندي لكراهة الابتداءِ بالهمزةِ مع تكريرها؛ والهمزةُ إذا ابتُدِئت لم يُمكن تخفيفها البتَّةَ". (ابن جني، 1954، 2/ 218).

لقد تناول ابنُ جنِّي في هذه المسألة قضايا عدة، الأولى منها: أنَّ أبا عثمانَ المازني قد ذكر في تصريفه الهمزةَ في معرض كلامه عن قضايا الواوِ؛ لعلة شابهتْ بينهما، وهي الاستثقال، فكما أنَّ الواو ثقيلة، فكذلك الهمزة، قال العكبري: "وأمَّا زيادةُ الهمزةِ حَشْواً فقليلٌ لَا يُقدّم عَلَيْهِ إلاَّ بدليلٍ ظَاهر وَمهما أمكَنَ أَن يكونَ أصْلًا لم يُحكَم بزيادتها وعلّةُ ذَلِك انَّ الهمزةَ ثقيلةٌ". (العكبري، 1995، 241/2).

وقال ابن يعيش: "اعلم أنّ الهمزة حرفٌ شديدٌ مستثقلٌ يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخلَ الحروف في الحلق، فاستُثقل النطقُ به، إذ كان إخراجه كالتهوع ، فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيفُ، وهو لغةُ قريش، وأكثر أهل الحجاز. وهو نوعُ استحسان؛ لثقل الهمزة. والتحقيقُ لغةُ تميم وقَيْس، قالوا: لأنّ الهمزة حرفٌ، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف. وتخفيفُها كما ذُكر بالإبدال والحذفِ، وأن تجعل بين بين"، (ابن يعيش، 2001، 5/ 265) فقد تشابها فيم وجهٍ، وهو الثِّقلُ.

ومنها: ليس عنده في كلمهم أن جُعلت الهمزة فاءً ولامًا في كلمة واحدة، فلا ترد الهمزة في لفظٍ على مثال زلزل، كـ: (أصأص)، أو (أبأب) ونحوهما؛ فلم يكن في كلامهم هذا القبيل من البناء؛ لكراهة الابتداء بالهمزة المكرَّرة، أو كما قاله ابن جنِّي.

ومنها: ما عبَّر عنه، بقوله: "والهمزةُ إذا ابتُدِئت لم يُمكن تخفيفها البتَّةَ"، (ابن جني، 1954، 2/ 218). وهي اللطيفة التي فيها موضع الحاجة في هذه المسألة؛ لإطلاقه حكم البتَّةَ فيها، ومراده منها: أنَّ الكراهة التي أوجبتها الثقيلة ـ الهمزة ـ تنتفي بحكم من أحكامها، وهو تخفيفها، قال سيبويه: "اعلم أنَّ الهمزةَ تكونُ فيها ثلاثةُ أشياء: التحقيقُ، والتخفيفُ، والبدلُ...، وأمَّا التخفيفُ فتصيرُ الهمزةُ فيه بينَ بينٍ، وتبدلُ وتحذفُ". (سيبويه، 1988، 3/541).

وقد بيَّن ابنُ يعيشٍ وجوه التخفيف الثلاثة بقوله: "فالإبدال بأن تزيل نَبْرَتَها، فتلين، فحينئذ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركةِ ما قبلها على ما سيوضَح بعدُ. ولذلك كان أبو العبّاس يُسْقِطها من حروف المُعْجَم، ولا يعُدّها معها، ويجعل أوّلها الباء، ويقول: الهمزة لا تثبت على صورة واحدة، ولا أعدُّها مع الحروف التي أشكالُها معروفةٌ محفوظةٌ.

وأمّا الحذف، فإن تُسْقِطها من اللفظ البتَّةَ. وأمّا جعلُها بين بين، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتُها، فإذا كانت مفتوحة، تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة". (ابن يعيش ، 2001، 5/ 265)، وانظر مذهب المبرد في اسقاط الهمزة من حروف المعجم في: (المبرد، 1994، 1/ 192). فإذا خُفِّفَتْ الهمزةُ وزالَ المسبِّبُ زالَ السببُ أي: ثقلها.

وفي نصِّ ابنِ جنِّي ما يكون جوابًا على ذلك، وهو ما قرَّره بأنَّ الهمزة الواقعة ابتداءً لا تخفَّفُ في هذا الموضع البتَّةَ، قال حسن باشا عند حديثه عن أحكامِ تخفيف الهمزة: "وذلك منتفٍ عند وقوع الهمزة ابتداءً، فلا سبيل إلى الإبدال؛ لأنَّ الإبدال يكون بالألف أو بالواو أو بالياء، فلا سبيل إلى الألف؛ لامتناع وقوع الألف في الابتداء؛ لأنّ الألف لا تكون إلّا ساكنة، ولا بإبدال الواو والياء منها؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلّا إذا كانت ساكنة أو مفتوحة قبلها ضمة او كسرة، ولا سبيل إلى التخفيف بالحذف؛ لأنَّ تخفيفها بالحذف لا يكون إلَّا أنْ يتقدمها ساكن وهو منتفٍ فيما نحن بصدده. ولا سبيل إلى تخفيفها بجعلها بين بين؛ لكراهتهم الابتداء بما يشبه الساكن؛ لانَّ الهمزةَ المجعولة بين بين قريبة من الساكن عند البصريين وساكنة عند الكوفيين". (حسن باشا، 2005، 206).

وقال سيبويه: "ألا ترى أنَّ الهمزة إذا كانت مبتدأةً محقَّقةٌ في كلّ لغة؟، فلا تبتدئ بحرف قد أوهنته؛ لأنَّه بمنزلة الساكن، كما لا تبتدئ بساكن". (سيبويه، 1988، 3/ 545).

وقال أبو البركات: "أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّها ساكنة أنَّ همزةَ بَيْنَ بَيْنٍ لا يجوز أنْ تقعَ مبتدأةً، ولو كانت متحركةً لجازَ أنْ تقعَ مبتدأةً، فلمَّا امتنعَ الابتداءُ بها دلّ على أنها ساكنة؛ لأنَّ الساكنَ لا يُبْتَدَأُ بِهِ". انظر: (أبو البركات الأنباري، 2003، 2/598).

وبعد: فإن في العلَّةِ في عدم تخفيف الهمزة المبتدأ بها البتَّةَ، قولًا آخر، قال ابن مسعود: "ولا تخفف الهمزة في أول الكلمة لقوة المتكلم في الابتداء". (حسن باشا، 2005، 218). أي: أنَّ العلةَ في عدم تخفيف الهمزة الواقعة في أول الكلمة؛ أنَّ للمتكلمِ في أول الكلام من القوةِ ما يغنيه عن طلب الخفة، وهو الذي اختاره علماءُ التَّجويد، قال مكي القيسي: "إنَّ القارئَ لا يقفُ إلَّا وقد وهنتْ قوةُ لفظِهِ وصوتِهِ، فيما قرأ قبل وقفه، والهمزةُ حرفٌ صعبُ اللفظِ به فلمَّا كان الوقفُ يضعفُ فيه صوتُ القارئ بغير همزةٍ، كان فيما فيه همزةُ أضعف، فخفَّف الهمزةَ في الوقف؛ للحاجة إلى التَّسهيل والتَّخفيف على القارئ، مع أنَّها لغةٌ للعربِ...، فأمَّا الوصل فإنّ قوةَ القارئ في لفظِهِ وجمام قوته في ابتدائه تكفي عن تخفيف الهمزة". (مكي القيسي، 1997، 64).

وهذا القولُ مرجوحٌ بالقولِ الأوَّلِ؛ لاتِّصال الأوَّلِ بطباعِ العربِ ـ عدم الابتداء بالساكن ـ قال الزمخشري: "لأنَّه ليسَ في لغتِهم الابتداءُ بساكنٍ كما ليس فيها الوقوفُ على متحركٍ". (الزمخشري، 1993، 497).

وبقي من هذه المسألةِ أنْ أشير إلى أنَّ بطلان الحذفِ والبدلِ مُتحصَّلٌ ببطلان بين البين؛ لأنَّه الأصل في تخفيفها، قال ابن كمال باشا: "ولما لم يجز بين بين وهو الأصل في تخفيف الهمزة حملوا الباقي عليه". (ابن كمال باشا، 2014، 330).

فالأصل في تخفيف الهمزة هو بين بين؛ لأنَّه تخفيفٌ مع بقاء الهمزة بوجهٍ.(ركن الدين، 2004، 683/2). ولذلك كلّه الهمزةُ إذا ابتُدِئتْ لم يُمكن تخفيفها البتَّةَ.

ـ المسألة الثالثة: لم يزنوا الزائد بفاء الفعل ولا عينه ولا لامه بل لفظوا به البتة ـ

قال ابن جني: "الأصل عبارةٌ عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرّفها، إلّا أنْ يُحذف شيء من الأصول تخفيفًا أو لعلة طارئة فإنّه لذلك في تقدير الثبات، وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأنْ قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه وقابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه بل لفظوا به البتَّةَ" (ابن جني، 1998، 15).

لقد بيّن ابن جني في هذه المسألة أنّ الحروف التي تبنى منها الألفاظ العربية لا تخلو من أنْ تكون على ضربين: أمّا الأول: فالحروف الأصول التي حدّها بأنّها: عبارةٌ عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها، فالحرف الأصلي هو الذي لازم بنية الكلمة كيفما تصرفت أمثلتها فلا تجده ساقطًا من أمثلتها المختلفة، فإذا أُتِي إلى مثال: (ض ـــ ر ـــ ب) حُكِم على حروفه بأنّها أصول؛ لأنّها كيفما تصرفت لم يسقط منها شيء، "فإن اشتققت منها فعلًا ماضيًا قلت: (ضَرَبَ)، وإن

اشتققت منه فعلًا مسْتَقْبَلًا قلت: (يَضْرِبُ)، وإن اشْتَقَقْتَ منه أمرًا قلت: (اضْرِبْ)، وإن اشتققْتَ منه نهيًا قلت: (لا تضربْ)، وإن اشتققت منه مصدرًا قلت: (ضَرْبًا) و(مَضْرَبًا)، وإن اشتققت منه اسمًا للزّمان أو للمكان اللّذين يوقَعُ فيهما الفعل قلت: (مَضْــرِبًا)، وإن اشــتققت منه اســم الفاعل قلت: (ضـارِبٌ)، وإن اشتققت منه اسم مفعول قلت: (مَضْرُوبٌ)، وإن اشتققت منه مثالاً ليَدُلَّ على التَّكثير والتَّكْرير قلت: (ضَــرَّبَ)، وإن اشــتققت منه مثالاً للمفعول الذي لم يُذْكَرْ فاعلُه قلت: (ضُــرِبَ)، فإن اشتققت منه مثالاً ليدلَّ على استدعائه الفعل قلت: (استضْرَبَ)، وإن أردت أنّه فَعَلَ من الضَّرْب مثل ما فُعِلَ به على جهة المقابلة قلت: (ضــاربَ زيدٌ عمرًا)، فإن أردت أنّه فعل الضَّــرْب في نفســه مع اختلاجٍ وحركة قلت: (اضطرب)". (الثمانيني، 1999، 211. 212).

وقد عبَّر ابن إياز عن الحروف الأصــــول تعبيرًا رائعًا بقوله: "الأصــــل عندهم عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصــرفت وهي تجري مجرى الجنس للأنواع نحو: الحياة مثلًا للإنســان والفرس والطائر، ولابدّ من وجودها في واحد من هذه الأنواع وإن اختلفت حقائقها، وكذلك الحروف الأصلية هي مادة لما بيّنّا من الأبنية المختلفة موجودة في جميعها نحو: ضَرَبَ، يَضْرِب، ضَارِب، مَضْرُوب، فالضاد، والراء، والباء موجودة في جميع هذه الأبنية. نعم، ربما حُذف شيء من الأصل لعلة نحو: لم يغْزُ، ولم يرْمِ، ولم يخْشَ، وهي حروف الجزم، وكذلك حذف هذه الحروف في: لم يقمْ ولم يبعْ، ولم يَخَفْ؛ لالتقاء الساكنين". (ابن إيّاز، 2002، 44).

فقد جعل الحروف الأصــــول من الكلمات كالجنس الذي لا تقوم إلّا به، بمنزلة الحياة لكل كائن حي، فكما لا يمكن للكائنات الحية القيام الا بجنســها (الحياة) فكذلك لا يمكن للكلمات أن تُبنى إلّا بأصل جنسها (الحروف الأصول)، فلو سُئلت أن تبني كلمة من الحروف الزوائد فقط من دون أي حرف أصــــلي لأجبت بأنّ المســــألة محالة، وبخلافها الحروف الزوائد التي يمكن أن تبنى الكلمات دونها، على أنّ الحروف الأصــــول يمكن أنْ تحذف إذا اكتنفها طارئ لكنّها تبقى منوية ومرادة وإنْ حذفت لهذا العارض؛ لعدم الاعتداد بالطارئ؛ لأنّها تؤثّر بالوزن.

وهو ما احترز منه ابن جني بقوله: "إلّا أنْ يُحذف شــيء من الأصــول تخفيفًا أو لعلة طارئة فإنّه لذلك في تقدير الثبات ". (ابن جني، 1998، 15)، من أنّ الحرف الأصلي قد يسقط من بعض التصــــاريف إذا طرأت عليه علة أوجبت ســــقوطه، وهذا لا يخرجه من أصــــالته؛ لأنّ ســــقوطه كان لعارض؛ والعارض لا يعتدّ به. (أبو الفداء، 2000، 2/ 187).

فلمّا كان الحرف الأصـــلي لا يســـقط إلّا بعلة طرأت عليه كان في تقدير الثبات، فهو وإنْ شـــارك الحرف الزائد بالســـقوط من مثال الكلمة إلّا أنّه قد فارقه في أنّ ســـقوطه كان لعلة، والذي لا يسقط إلّا بعلة فهو في تقدير الثبات البتَّةَ.

وأمّا الضـرب الثاني: فالزائد: وهو عكسـه فلا يلزم الكلمة في جميع تصـاريفها، فتجده سـاقطًا من بعض أمثلتها لا لعلة، وقد احترز فيه ابن جني أيضًـــا بقوله: "وينبغي أنْ نعلم أيضًـــا أنّ معنى قولنا: الحروف الزوائد إنّما نريد به أنّها هي التي يجوز أن تُزاد في بعض المواضـــع، فيقطع عليها هناك بالزيادة إذا قامت عليها الدلالة، ولســـنا نريد أنّها لابدّ من أنْ تكون في كلّ موضـــع زائدة، هذا محال، ألا ترى أنّ (أوى) مثاله (فَعَلَ)، وأنّ الهمزة والواو والياء التي انقلبت الألف عنها كلّها أصول، وإنْ كان قد يمكن أنْ تكون في غير هذا الموضع زوائد، وهذا واضح". (ابن جني، 1998، 16).

وأمّا معنى الزيادة فقد بيّنها ابن يعيش بقوله: "معنى الزيادة أن يُضاف إلى الحروف الأصول ما ليس منها ممّا قد يســقط في بعض تصـــاريف الكلمة، ولا يُقابَل بفاء ولا عين ولا لام، وذلك يكون إمّا بتكرير حرف من نفس الكلمة، نحوِ: الباء من (جَلْبَبَ)، والدال من (قُعْدُدٍ) ، أو بزيادة حرف من غير جنسـها من حروفِ (اليومَ تنسـاه)، نحو: واو (جَوْهَر)، وياء (صَـيْرَفٍ)، وهمزة (أفْكَلٍ)، و(أحمَرَ)، والغرض من ذلك: إمّا إفادةُ معنى لم يكن، وإمّا إلحاق بناء ببناء غيره، وإمّا المدُّ وتكثيرُ البناء لا غيرُ، كألف (غلام)، وواو (عجوز)، وياء (صَـــحِيفَة)، و(سَـــعِيد) ونحوها". (ابن يعيش، 2001، 4/ 156).

فلمّا كانت الحروف في الكلمات العربية على ضـــربين: أصـــلي وزائد، كان لزامًا عليهم أنْ يضـعوا معيارًا ثابتًا؛ يُفرّق بينهما به؛ حتى ينماز الأصـلي من الزائد، وهو ما احتاط التصـريفيون في سمته؛ فوضـعوا لذلك التفريق معيارًا أسموه بالميزان الصـرفي، الذي عرّفه الهروي بقوله: "لفظ وضـعه العلماء؛ لمعرفة أصـول حروف الكلمة وترتيبها، وبيان ما يطرأ عليها من تغيير سواء أكان بالزيادة أم بالنقص، أو اختلاف حركاتها وسكناتها، وجعلوه مكونًا من ثلاثة أحرف أصول هي: "ف ع ل"، وكل حرف منها يقابل الحرف الأصلي في الكلمة الموزونة" (الهروي، 1420، 1/ 188).

ثمّ انتقل ابن جني إلى بيان كيفية الوزن والتفريق به، فذكر أنّهم قد حرصـــوا على مقابلة الحروف الأصـــول بالمثال الموضـــوع لذلك (فَعَلَ)، فقابلوا أوّل الأصـــول بفائه والثاني بعينه والثالث بلامه مع حرصهم على الترتيب في ذلك كما قدمت من بيان كلامه أوّل المسألة.

فإذا أُريد معرفة الأصـــول من (اســـتخرج) حُكِم على الخاء والراء والجيم بأنها الأصـــول منه؛ لأنّها قد قابلت الفاء والعين واللام من المثال: (استفعل).

أمّا الحروف الزائدات فمن حرصـــهم على بيانها، ذكر ابن جني أنّهم لفظوا بها البتَّةَ، فلم يجعلوا في مقابلتها شـــيء؛ حتى تبقى المقابلة بغير عين اللفظ من ســمة الحروف الأصــول؛ لتتماز بذلك عن غيرها، فقال عن ســمة ذلك: "وقابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصــوغ للاعتبار ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه بل لفظوا به البتَّةَ". (ابن جني، 1998، 15).

فلو أُنعِم النظر في المثال الذي أوردته ســـابقًا لوُجِد أنّ الحروف الزائدات منه هي: (الهمزة والسين والتاء)؛ لأنّها لم يُنطق بها في الوزن والموزون إلّا بلفظها البتَّةَ، فلم يُقابل بها شيء، وأمّا عن اطلاقه حكم (البتَّةَ) فيها فله به مرادٌ قد يتّضح إذا أوليته بيانًا أكثر.

فالمشـهور من ذلك عند أهل الصـناعة أنّهم لم يقولوا بهذا الاطلاق عن وزن الزوائد، بل قالوا ببعض تفصـيل؛ لأنّهم قد اسـتثنوا من ذلك مسـألتين، قال ابن الحاجب: "ويعبّر عن الزائد بلفظه، إلّا المبدل من تاء الافتعال فإنّه بالتاء، وإلّا المكرّر للإلحاق أو لغيره فإنّه بما تقدّمه، وإن كان من حروف الزيادة، إلّا بثبت، ومن ثمّ كان (حِلْتِيْتٌ) فِعْلِيْلًا لا فِعْلِيْتًا، و(سُـــحْنُوْنٌ) و(عُنْتُوْنٌ) فُعْلُوْلًا لا فُعْلُوْنًا لذلك ولعدمه، و(سَـحْنُوْن) إن صـحّ الفتح ففَعْلُوْن لا فَعْلُوْل كـ: (حَمْدُوْن)، وهو مختصّ بالعلم؛ لندور فَعْلُوْل وهو(صَــعْفُوْق)، و(خَرْنُوْب) ضــعيف، و(سَــمْنَان) فَعْلَان، و(خَزْعَال) نادر، و(بُطْنَان) فُعْلَان، و(قِرْطَاس) ضـــعيف، مع أنّه نقيض (ظُهْرَان)". (ابن الحاجب، 1995، 59)، و(أبو الفداء، 2000، 1/ 380).

وقال ابن عصفور: "وأمَّا الزوائد فلا يخلو أنْ تكون مكرَّرة من لفظ الأصل، أو لا تكون. فإنْ لم تكن مكرَّرة من لفظ الأصـل أبقيتَها في المثال على لفظها، ولم تجعل في مقابلتها شيئًا. وإنْ كانت مكرَّرة من لفظ الأصل وزنتَها بالحرف الذي تَزِن به الأصل الذي تكرَّرتْ منه.

فعلى هذا إذا قيل لك: ما وزنُ زَيد من الفعل؟، قلتَ: (فَعْلٌ)؛ لأنَّ حروفه كلَّها أُصـــول، وهي ثلاثة. فتجعل في مقابلتها الفاء والعين واللام.

فإن قيل لك: ما وزن جَعفَر من الفعل؟، قلتَ: (فَعْلَلٌ)؛ لأنَّ حروفه كلَّها أُصـــولٌ أيضـــاً. فجعلتَ في مقابلتها الفاء والعين واللام، فبقي حرفٌ من الأصول، فكرَّرت اللام كما تَقَدَّم.

فإن قيل لك: ما وزن أحمَد؟، قلتَ: (أَفْعَل)؛ لأنَّ أحمد همزته زائدة، فأبقيتَها في الوزن بلفظها، وسائر حروفه كلّها أصول، فجعلتَ في مقابلتها الفاء والعين واللام.

فإن قيل لك: ما وزن عَقَنقَل؟، قلتَ: (فَعَنْعَلٌ)؛ لأنَّ حرفين من حروفه زائدان –وهما النون وإحدى القافين– وسائر حروفه أصليَّة، فجعلتَ في مقابلة الأصول الفاء والعين واللام. وبقَّيتَ النون في المثال بلفظها؛ لأنّها زائدة، وجَعلتَ في مقابلة القاف الزائدة العينَ، ولم تزنها بلفظها؛ لأنّها تكرَّرت

من لفظ العين، فكرَّرتَها في المثال من لفظ العين، حتَّى يوافق المثالُ الممثَّل". (ابن عصفور، 1996، 206).

فقد وزنوا الحروف الزوائد بلفظها إلّا في مسألتين استثنوهما من ذلك، الأولى: إذا كان الزائد مكررًا من حرف أصلي سواء أكان للإلحاق أم لغيره، والثانية: إذا كان مبدلًا من تاء الافتعال.

قال ابن إياز: "وهنا تنبيه؛ وهو أنّ الزائد قد لا يقال بلفظه وذلك في مواضع؛ منها: أنْ يكون مبدلاً من تاء الافتعال، نحو: (اصْطَلَح) فإنّ وزنه (افْتَعَل)، ولا يقولون: (افْطَعَل)، وإن كانت الطاء زائدة فيه، ومنها أنْ يكون مكرّرًا للإلحاق، فوزن: (قردد) (فَعْلَل)، لا: (فَلْعَد)؛ إذ الحرف الملحق جارٍ مجرى الأصل فعومل بما يعامل به". (ابن إيّاز، 2002، 55).

أمّا إطلاق ابن جنّي حكمه بأنّهم قد عبّروا عن الزائد بلفظه البتَّةَ في جميع أحواله فمراده عندي أحد وجهين:

الأوّل: أنّه أراد بذلك المذهب الثاني لعلماء العربية في الوزن، وهو وزن الحروف الزائدات بلفظها البتَّةَ وفي كلِّ أحوالها، وهو مذهب عربي قديم وإنْ لم يحضَ بشهرة المذهب الأول؛ فلذلك عبرت عن الأول بالمشهور عند أهل الصناعة.

وقد ذكر كلا المذهبين عبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن وزن الحروف المكرّرة سواء أكانت للإلحاق أم لغيره بقوله: "فأمّا ما كان من حروف التركيب نحو: أنْ تقول: ضرّبَ وقتّلَ فتكرّر الراء والتاء، وهما ممّا ركّبت عليه الكلمة، ففيه مذهبان:

الأظهر الأكثر أنْ تقول: فَعَّلَ فتكرّر في المثال الحرف الذي هو بإزاء الحرف المكرّر كتكرير العين مُجريًا له مُجرى تكرير الراء في ضرّب.

والمذهب الثاني أنْ يُلفظ بالزائد المكرّر، فتقول في قتّل: فَتْعَل، وفي ضرّب: فَرْعَل كما قلت في قاتِل وضارِب: فاعِل، وذلك أنّك قصدت اللفظ بالزائد كما هو". (الجرجاني، 2007، 1186).

فقد ذكر كلا المذهبين، لكنّه عبر عن الأول بالأظهر الأكثر، وفي موضع آخر نجده قد اقتصر على المذهب الثاني؛ لأنّ فيه فائدة جليّة لا توجد في المذهب الأول، وهي تظهر في بيان موضع الزائد وترتيبه عن الأصل فاصلةً بينهما بوضوح تام بقوله: "وينبغي أنْ تعلم أنّك إذا قلت: ضرَّبَ فإنّ في حرف التكرير مذهبين أحدهما: أنّ الأولى زائدة. والثاني: أنّ الثانية مزيدة، والأولى أصلٌ. فعلى المذهب الأول تقول في ضرَّبَ إذا قصدت اللفظ بالزائد: فَرْعَل. وعلى المذهب الثاني فَعْرَل، وقياس الأول أنّ الراء الأولى ساكنة والثانية متحركة، والأضعف أولى أنْ يكون مزيدًا، ألا ترى

أنّه ليس هنا حرفٌ أكثر حظًا من حروف المد في الزيادة وهنّ سواكن في الأصل بدلالة أنّ منها ما لا يتحرك وهو الألف، وهذا واضحٌ". (الجرجاني، 2007، 1187).

وهذا من جهة استثنائهم الأول وهو المكرر عن الأصل، أمّا استثناؤهم الثاني: وهو إذا كان الحرف الزائد مبدلًا من تاء الافتعال على نحو ما رأينا من أقوالهم سابقة الذكر بأنّه لا يلفظ به إنّما يلفظ بالتاء المبدلة منه فلا يسلم به أيضًا؛ لأنّه داخل في المذهب الثاني: اللفظ بالزائد البتَّةَ. فقد اعترض الرضي على استثناء ابن الحاجب المبدل من تاء الافتعال بأنّه لا يلفظ به، بقوله: "وهذا مما لا يُسَلَّم، بل تقول: اضْطَرَبَ على وزن افْطَعَلَ، وَفَحَصْطَ وزنه فَعَلْطُ، وهَرَاق وزنه هَفْعَل، وَفُقَيْمِجٌ وزنه فُعَيْلِجٌ، فيعبر عن كل الزائد المبدَل منه بالبدل، لا بالمبدل منه". (الرضي، 1975، 1/ 18)، فهذان مذهبان عربيان في صناعة الوزن عندهم، قد لا يقوى أحدٌ على رد شيء منهما.

أمّا الوجه الثاني الذي أراده ابن جني، فالتحقيق فيه: إنّ الأصل في الوزن أنْ توزن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام من المثال المصطلح عليه عندهم(فـعَـلَ)، وهي خصيصة له لا يشاركه فيها الزائد؛ لينماز أحدهما عن الآخر، وبخلافه الزائد الذي جُعِل الأصل فيه أن يوزن بلفظه البتَّةَ، فحصلت المفارقة التي احتاطوها فيهما، وكلا المذهبين داخلٌ فيه، لكن المفارقة بين المذهبين قد حصلت في مراعاة أصحاب المذاهب للعلل التي تراعيها العرب في استعمالاتها وأساليبها، فنجد أنّ بعض الزوائد قد عرضت لها علل أدّت في ظاهرها إلى نشوء مذهبين، مذهب راعى أصحابه هذه العلل؛ فأخرجوا الزائد عن أصله فلم يلفظوا به، ومذهب راعى أصحابه الأصل في الوزن ولم يراعوا هذه العلل؛ فأقرّوا الزائد على أصله ولفظوا به البتَّةَ.

فالعلل التي عرضت للزائد المبدل من تاء الافتعال هي الاستثقال أو مراعاة الأصل كما بينها ابن الحاجب بقوله: "إنّما لم يُوزَنْ المبدل من تاء الافتعال بلفظه إمّا للاستثقال أو للتنبيه على الأصل". (الرضي، 1975، 1/ 18 ـ 19).

وركن الدين الإستراباذي بقوله: "ويعبر عن الزائد بلفظ الزائد، إلّا عن الزائد الذي هو يدل عن تاء الافتعال؛ فإنّه يُعبّر عنه بالتاء، لا بذلك المبدل؛ مثلًا إذا بُني افْتَعَل من ضَرَبَ وزَجَرَ، يقال: اضْطَرَبَ وازْدَجَر بإبدال الطاء والدال عن التاء، فيقال: إنهما على وزن: افْتَعَلَ، لا على وزن: افْطَعَلَ وافْدَعَلَ ؛ لأنّه يؤدي إلى الاستثقال؛ أو لأنّه يقصد بوزنها بيان أصل الزِّنة". (ركن الدين، 2004، 1/ 175).

فلا يخفى ثقل (افْطَعَلَ) و(افْدَعَلَ) وخفة (افْتَعَلَ)، فلما عرضت علة الثقل، أو بيان الأصل في هذه المسألة ونحوها انقسم أهل الصناعة إلى مراع للعلل؛ فمخرجًا للزائد على غير أصله، وإلى

غير مراع لهذه العلل؛ متمسكًا بالأصل في وزن الزائد؛ لافظًا به البتَّةَ، أمّا العلة في عدم وزن الزائد المكرّر عن حرف أصلي فهي: (جريانه مجرى الصحيح في الصورة)؛ لأنّه تكرار له، قال ابن إياز: "فوزن: (قردد) (فَعْلَل) لا: (فَلْعَد) إذ الحرف الملحق جار مجرى الأصل فعومل بما يعامل به". (ابن إيّاز، 2002، 55).

وقال صاحب الكناش: "وإنّما عُبّر عن المكرّر بما عُبّر به عن الحرف الأصلي الذي قبله، لأنّه إنْ كان للإلحاق فهو جار مجرى الأصلي، وإنْ كان لغير الإلحاق فالمقصود بهذه الزيادة هو تكرير ما قبلها الذي هو الأصلي، فلذلك قوبل بما يقابل به الأصلي الذي قبله، بخلاف الزيادة التي ليست لقصد التكرير بل قصدوا زيادة حرف واتّفق موافقته لما قبله، فإنّه إذا كان كذلك لم يعبّر عنه بما يعبّر عما قبله بل يعبّر عنه بلفظه ولا يجعل الحرف لغير التكرير والإلحاق إلا بدليل، على أنّه لم يقصد به التكرار ولا الإلحاق؛ لأنّ الظاهر قصد التكرار ومن ثمّ كان حِلْتِيْت فِعْلِيْلًا لا فِعْلِيْتًا؛ لأنّه لم يذكر دليل على عدم قصد التكرار فيجب الحمل على التكرار". (أبو الفداء، 2000، 1/ 380).

فقول ابن جني: "وقابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه بل لفظوا به البتَّةَ". (ابن جني، 1998، 15)، امّا أن يكون قد أراد به الأصل الذي وضعوه واصطلحوا عليه في ميزانهم الصرفي دون نظرٍ إلى ما قد يطرأ عليه من علل، وإمّا أنْ يكون قد قصد بذلك المذهب العربي الثاني في الوزن وهو إيراد الزوائد في الميزان بلفظها الذي وردت فيه في الموزون، وكلا التحقيقين جيد، فأيّ كان مراده فهو عربي.

ـ الخاتمة ـ

أفصحت الدراسة عن تساؤلات عدّة، وتوصيات، لعلّ أبرزها ما يأتي:

1ــ معنى (البتَّة) عند ابن جني لم يخرج عن معناه اللغوي المتفق عليه، الذي بيّنه الخليل، بقوله: والبتة اشتقاقها من القطع، غير أنّه مستعمل في كل أمرٍ لا رجعةَ فيه.

2ـــ استعمل ابن جني البتَّة على صورتين: أمّا الأولى: فاستعمالها بمعنى التأبيد العام، الذي لم يُخرج عنه، كما في مسألة امتناع زيادة الواو أولًا البتَّةَ، ومسألة: الهمزةُ إذا ابتُدِئتْ لم يُمكن تخفيفها البتَّةَ؛ لاتفاق أهل الصناعة كافة في ذينك. وأمّا الثانية: فاستعمالها بمعنى التأبيد الخاص، أي أنّ الحكم مقطوع به حسب رؤيته، ومذهبه خاصة؛ لعدم اتفاق أهل الصناعة على ذلك، كما في مسألة عدم وزن الزائد بفاء الفعل ولا عينه ولا لامه، بل بلفظه البتَّةَ، فقد تبيّن مما سبق استثناء بعضهم من ذلك المكرر عن الأصل، والمبدل من تاء الافتعال، بخلاف مذهب ابن جني الذي يقرر وزن كل زائد بلفظه البتَّة.

3ــ القول الراجح في لفظ البتَّةَ أنَّه حكم كما تبيّن من الدراسة، مع جواز استعماله وصفًا استعمالًا مرجوحًا، وهو ما آمل أن قد وفقت في بيانه على وجه الخصوص.

4ـــ تعربُ البتَّةَ مصدرًا مؤكدًا لمضمون الجملة التي قبله، فينتصب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا؛ لقيامه مقامه، وتقديره: بتتُّهُ البتَّةَ، على أنَّ هذا المنتصـــب مؤكد لغيرِ؛ لأنَّه جعل الجملة التي قبله نصًـــا في المعنى المراد، فبعد أن كان النفي في جملة لا أفعلُه يحتمل معنيين: استمرار النفي، وانقطاعه صار النفي عند ذكر البتَّةَ محقَّق الاستمرارِ.

4ـــــ أبرز توصيات البحث تتلخصّ بوجوب تناول هذا الحكم بمزيد من الدراسات؛ للكشف عنه واضافته للمكتبة العربية، كدراسته عند الشاطبي الذي استعمله في أكثر من مئة وتسعين موضعًا في مقاصده، وأبي حيّان الذي ذكره في أكثر من خمسة وستين موضعًا في التذييل، وابن يعيش الذي أطلقه أكثر من ستين مرّة في شرحه على المفصّل.

ـ المصادر والمراجع ـ

1ـــ ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشـــيباني الجزري، البديع في علم العربية، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، 1420 هـ، عدد الأجزاء: 2.

2ـــ ابن إيّاز، شرح التعريف بضروري التصريف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط1، 1422 هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 1.

3ـــ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، التبيين عن مذاهب النحويين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ – 1986م، عدد الأجزاء: 1.

4ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، اللباب في علل البناء والإعراب، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ 1995م، عدد الأجزاء: 2.

5ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم ،ط1، 1373هـ – 1954م.

6ـــ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الملوكي في التصريف، دار الفكر العربي، ط1، 1419هـ . 1998م.

7ـــ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـــ)، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م، عدد الأجزاء: 3.

8ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، سر صناعة الاعراب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، 1421هـ- 2000م، عدد الأجزاء: 2.

9ــ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، الكناش، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،: 2000 م.

10. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1412 – 1992 م، عدد الأجزاء: 1.

11ــ أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، شرح التصريف، مكتبة الرشد، ط1، 1419 هـ - 1999م.

12ـــ أبو سهل الهروي، محمد بن علي بن محمد، إسفار الفصيح، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ، عدد الأجزاء: 2.

13ـــــ أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني (ت437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محيي الدين رمضان، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط5، سنة النشر: 1418هـ - 1997م، عدد المجلدات: 1.

14ـــ أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م، عدد الأجزاء: 1.

15. حسن باشا بن علاء الدين الاسود (ت827 هـ)، المفراح شرح مراح الأرواح، تح: حسين عبد اسماعيل (اطروحة دكتوراه)، كلية التربية . جامعة تكريت، 1426- 2005 م.

16ـــ حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين، شرح الشافية، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425 هـ- 2004م، عدد الأجزاء: 2.

17ـ حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع في عمان، 2005م، عدد الأجزاء: 1.

18. الدكتور محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ط3، عالم الكتب، 1988م.

19ـ سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: 1417هـ)، من تاريخ النحو العربي، ط1، مكتبة الفلاح، 1978م، عدد الأجزاء: 1.

20ــ شمس الدين أحمد بن سليمان الحنفي المعروف بابن كمال باشا (ت940هـ)، الفلاح شرح مراح الأرواح، تحقيق: محمد السيد عثمان، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، سنة النشر: 1435 هـ . 2014م.

21ـ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1418هـ 1998م، عدد الأجزاء: 2.

22ـــ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، الإنصاف، الناشر: المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ-2003م، عدد الأجزاء: 2.

23. عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، المقتصد في شرح التكملة، تح: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، سنة النشر: 1428هـ ـــ 2007م، عدد المجلدات: 3.

24ـــ عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، الشافية، المكتبة المكية – مكة المكرمة، ط1، 1415هـ 1995م، عدد الأجزاء: 1.

25ـ علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، مختصر كتاب التعريفات، ط1، دار طويق للنشر والتوزيع، 1415هـ . 1995م.

26ـــ علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ط1، مكتبة لبنان، 1996، عدد الأجزاء: 1.

27ـــ عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـــ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ -1988 م، عدد الأجزاء: 4.

28ـــ محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، شرح الشافية، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، 1395 هـ - 1975 م.

29ـــ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المقتضب، ط1، عالم الكتب. – بيروت، 1415 هـ . 1994م، عدد الأجزاء: 4.

30ـــ محمد علي السَّراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، ط1، دار الفكر – دمشق، 1403 هـ - 1983 م، عدد الأجزاء: 1.

31. وليد عبد الباقي، الأحكام النحوية بين الثبات والتحول، أطروحة دكتوراه، كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، 1433 هـ . 2012م.

32ـــــ يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي الســرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسـدي الموصـلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصـانع، شـرح المفصـل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422 هـ - 2001 م، عدد الأجزاء: 6.

Sources and references

1 .The grammatical trends of the ancient people، Halima Ahmed Amairah، T1، Wa 'el Publishing and Distribution House in Amman، 2005. Number of parts: 1.

2 .Grammatical provisions between persistence and transformation، Walid Abdelbaki، PhD thesis، Dar al-Science College، Cairo University، 1433 A.H.، 2012.

3 .Martyrdom and protest in the language، Dr. Mohammed Eid، T3، World of Books، 1988.

4 .Isfar al-Fasaih، Mohammed bin Ali bin Mohammed، Abu Sahl al-Herwi، Publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University، Medina، Saudi Arabia، T1، 1420 AH، Number of parts: 2.

5 -Amali ibn al-Hajib، Osman bin Omar bin Abu Bakr bin Younis، Abu Amr Jamaluddin ibn al-Hajib al-Kurdish، Dar Ammar - Jordan، Dar al-Jilil - Beirut، 1409 H - 1989 M، number of parts: 2.

6 -Al-Badi in Al-Arabiya، Majd Al-Din Abu Al-Saadat Al-Mubarak bin Mohammed bin Mohammed bin Mohammed ibn Abdul Karim Al-Shibani Al-Jazri Ibn Al-Ather، 1، Umm Al-KarUniversity، Mak- Saudi arabia

7 -The prophet's doctrines، Abu al-Waqah Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Akbari al-Baghdadi Mahbuddin، Dar al-Ouest al-Islamiyah، 1، 1406H-1986، number of parts: 1.

8 -Al-Dani in Al-Ma 'ani، Abu Mohammed Badruddin Hassan bin Qassim bin Abdallah bin Ali Al-Maradi Al-Maliki، Science Books House، Beirut - Lebanon، 1، 1413 H - 1992 M.، Number of parts: 1.

9 .Characteristics، Abu al-Fatah Osman bin Jinni al-Mosli (deceased: 392H)، T4، Egyptian General Authority for Writers، 1999، number of parts: 3.

10. The Secret of the Arabic Industry، Abu al-Fatah Osman bin Jinni al-Mossali، T1، Beirut-Lebanon Scientific Books House، 1421 AH-2000، number of parts:2.

11 .Al-Shafiyah، Osman bin Omar bin Abu Bakr bin Younis، Abu Amr Jamaluddin ibn al-Hajib al-Kurdish al-Maliki، Makkah Library، 1، 1415 AH 1995. Number of parts: 1.

12 -Explanation of the discharge، Abu al-Qasim Omar bin Thabet al-Octaini، Al-Rashd Library، T1، 1419 AH - 1999.

13 .Explanation of the definition of the requirements for disposal، Ibn Eyaz، Dar al-Thakr for Printing، Publishing and Distribution - Jordan، tr. 1، 1422 AH-2002، number of parts: 1.

14 .Explanation of Al-Shafiyah، Mohammed bin Al-Hassan Al-Radi Al-Estrabadi، Najmuddin، Beirut Science Books House، Lebanon، 1395 A.H. 1975.

15. Explanation of Shafiyah، Hassan bin Mohammed bin Sharaf Shah Husseini Al-Estrabadi، Religious Corner، Library of Religious Culture، T1، 1425 H2004، Number of parts: 2.

16 . Detailed explanation of son living، living son living son of father of Saraya Muhammad bin Ali، Abu al-Ya'qah، Mufaddin Asadi al-Mosli، known as son living and son of the

manufacturer، T1، Science Book House، Beirut - Lebanon، 1422 E - 2001 M، number of parts: 6.
17- Explanation of the calculated introduction، Tahir bin Ahmed bin Babshaz، Modern Press - Kuwait، 1، 1977، Number of parts: 2.
18. Explanation of the book of Seboueh Al-Ramani، Abulhasan Ali bin Issa Al-Ramani، doctoral thesis for: Saif bin Abdulrahman bin Nasser Al-Arifi، supervision: Dr. Turki bin Suu Suu'b Al-Uteibi، associate Professor in the Department of Language، Faculty of Language ulty، University of Arabic
19 Al Ain Book، Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi، Dar and Al-Hilal Library، number of parts: 8.
20- Al-Kanash، Abu al-Fida 'Amad al-Din Ismail bin Ali bin Mahmoud bin Mohammed ibn Omar bin Shahnshah bin Ayub، King al-Mu' if، Sahib Hama، Modern Library of Printing and Publishing، Beirut-Lebanon، 2000.
21- Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Akbari al-Baghdadi Mohib al-Din، Dar al-Fakr، Damascus، T1، 1416 AH 1995، Number of parts: 2.
22 -Al-Labab in grammar and machinery of literature، grammar، drainage، rhetoric، performances، language and proverbs، Mohammed Ali al-Sarraj، T1، Dar al-Thakr، Damascus، 1403 AH-1983، number of parts: 1.
23- Abbreviation of tariff writers، Ali bin Mohammed bin Ali al-Sharif al-Jarjani، T1، Tawaq Publishing and Distribution House، 1415 AH-1995.
24. Improvised Explanation of Camel for the Son of Timber، Abu Mohammed Abdullah bin Ahmed bin Ahmed Ibn Al-Khabab، Edition: Damascus، 1392 A.H. 1972، Number of parts: 1.
25. Al-Mezher in Language Sciences and Types، Abd al-Rahman bin Abu Bakr، Jalaluddin al-Sayouti (deceased: 911H)، T1، Science Books House - Beirut، 1418 AH 1998، number of parts: 2.
26. Detailed in the work of the expressions، Abiy al-Qasim Mahmoud bin Omar al-Zamakhshari، Dar and al-Hilal Library - Beirut، 1، 1993. Number of parts: 1.
27. Laconic، Mohammed bin Yazeed bin Abdul Akbar Al-Thamali Al-Azadi، Abu Al-Abbas، known as Al-Murid، 1، World of Books. - Beirut، 1415 A.D. 1994، number of parts: 4.
28- Al-Maluki in Al-Tasraf، Abu Fatah Osman bin Jinni Al-Mossali، Dar Al-Arab Thought، T1، 1419 AH - 1998.
29- Great fun in the drainage، Ali bin Mumin bin Mohammed، Hadrami El-Seville، Abu al-Hassan، known as Ibn Asfour، T1، Lebanon Library، 1996، number of parts: 1.
30- From the history of Arabic grammar، Said bin Mohammed bin Ahmed Al-Afghani (deceased: 1417 AH)، T1، Al-Falah Library، 1978، Number of parts: 1.
31. Al-Monsef explained the letter of disposal to Abu Osman al-Mazni: Abu Fatah Osman bin Jinni al-Mossali (T392H)، Old Heritage Revival House، T1،1373H-1954.
32. The results of the thought in the grammar، Abu al-Qasim Abdel-Rahman bin Abdullah bin Ahmed al-Suhaili، Scientific Books House - Beirut، T1، 1412 - 1992 M.، Number of parts: 1.